الصين والخليج: "دور هادئ" خارج التحالفات

(آراء حول الخليج، جدة، العدد ١٠٦، أبريل ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ

منذ أربعة عقود، وعقب رحيل قائد الثورة الشيوعية فى الصين ماو تسي تونج عام ١٩٧٦، شهدت الساحة الصينية صراعا على السلطة بين التيار المتشدد والتيار الإصلاحي داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، تم حسمه نهاية عام ١٩٧٨ للاصلاحيين بتولي دنج تشاو بينج السلطة ليبدأ مهمة الاصلاح وإعادة ترتيب البيت الصيني من الداخل فى مختلف المجالات حيث أطلق مبدأ "دولة واحدة ونظامين"، الذي يقضي بأنه لا مانع من أن يكون توجه الصين الرئيسي اشتراكياً بينما تتمتع بعض أجزائها بالنظام الرأسمالي. ومع مطلع الثمانينات، وتحديداً فى سبتمبر عام ١٩٨٢، بدأت الصين اتخاذ خطوات جادة نحو الاصلاح الاقتصادى حيث أقر المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الأخذ بآليات اقتصاد السوق وحقن النظام الشيوعى القائم على المركزية فى إدارة الاقتصاد بجرعات من الليبرالية ليتحول إلى نظام اشتراكى بآليات رأسمالية. وظهرت المناطق الاقتصادية الخاصة التى نجحت فى جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار والنهوض بالمناطق المجاورة. الأمر الذى ساعد الصين على الانطلاق وتحقيق قفزات تنموية ملحوظة أصبحت معها ثانى أكبر اقتصاد عالمى بعد الاقتصاد الأمريكى، وأكبر مصدر تجارى فى العالم منذ عام ٢٠٠٥، والشريك التجاري الأول لحوالى ١٢٠ دولة، وأكبر مصدر للاستثمارات المباشرة فى العالم (١١٦ مليار دولار عام ٢٠١٤)، وتستأثر بأكبر احتياطى من الذهب والعملات الصعبة (٤ تريليون دولار).

وتؤكد الصين أنها مازالت تنتمى إلى العالم النامى لأن التنمية مازالت مستمرة فيها لتحقيق هدفين أساسيين يمثلان معاً "حلم" الصين، وهما: تحقيق مجتمع الرفاهية وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومى بحلول عام ٢٠٢٠، والوصول بالصين لتصبح دولة غنية ديمقراطية حديثة بحلول عام ٢٠٤٩، أى فى الذكرى المئوية لثورة ١٩٤٩. وترتبط هذه الرؤية بتنمية وازدهار العالم، فهى ليست تنمية أنانية، على حد تعبير المسئولين الصينيين، وإنما تقوم على مبدأ "الفوز المشترك" ودعم التنمية فى الدول الأخري، وأن حلم الصين هو حلم العالم. فالصين تؤمن بأنه لا

يمكنها تحقيق تنمية حقيقية دون أن يصاحب ذلك تنمية لشركائها من خلال الاعتماد المتبادل، واحترام الخصوصية فى التجربة التنموية لكل دولة وتنوع مسارات التنمية إنطلاقاً من أنه لايمكن فرض نموذج تنموى بعينه على كل الدول.

وتربط الصين بين نموها الاقتصادى وتحديث وتطوير قدراتها العسكرية حتى تستطيع حماية مكتسباتها وإنجازاتها. وتملك الصين ثالث أضخم ترسانة نووية في العالم، كما إنها تمثل ثانى أكبر انفاق عسكرى عالمياً، وعلى مدى العقد الماضى حدثت طفرة فى مستوى التسلح الصينى التقليدى والنووى، وفى تكنولوجيا صناعة الأسلحة بها.

إلا أن الاصلاح الاقتصادى واسع النطاق والطفرة فى القدرات العسكرية، لم يواكبها سوى اصلاح سياسى محدود. ومازالت الدعوة لمزيد من الاصلاحات السياسية مستمرة حيث شهدت الصين فى السنوات الأخيرة تزايد الوعي بين المواطنين بالديمقراطية وحقوقهم السياسية، نتيجة الانفتاح على الثقافات الغربية من خلال وسائل التواصل الاجتماعى والأنترنت، وارتفاع مستوى التعليم وبروز دور الحركات الاجتماعية والتنظيمات غير الرسمية المطالبة بتوسيع هامش الحريات المدنية ومكافحة الفساد. ويتخوف البعض من يؤثر ذلك على مكاسب الاصلاح الاقتصادى فى الصين، وقد عبر رئيس الحكومة الصينية السابق وين جياباو عن ذلك حين أشار إلى أن على بكين اصلاح نظامها السياسي لتتمكن من المحافظة على الانجازات الاقتصادية التي حققتها البلاد، وأن الصين "قد تخسر الانجازات التي حققتها من خلال إعادة هيكلة اقتصادها ما لم تقم بإعادة هيكلة نظامها السياسي"، ويقتضى ذلك خلق الظروف التى تكفل إشراف المواطنين وانتقادهم لعمل الحكومة بهدف حل ما أطلق عليه مشكلة "التركيز المفرط للسلطة دون رقابة فعالة".

ورغم أهمية الاصلاح السياسى وما ينطوى عليه ذلك من تحدى التعامل الفعال مع معضلة هيمنة الحزب الشيوعى على الحياة العامة والسياسية، ومع مشكلات الفساد المالى والإدارى، فإن ذلك لا يشكل تهديداً آنياً على مكتسبات الصين الاقتصادية خاصة وأن البنية الثقافية للمجتمع الصيني تقوم على النظام الأسري والعلاقات السلطوية داخله، والأخلاق بمضمونها الكونفوشي والتى تعد أقوى من القانون، ويعد مفهوم الإذعان والطاعة مفهوم محورى في الثقافة التقليدية الصينية.

وتظل الصين بقدراتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة والمتنامية أحدى القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة فى عالم اليوم متعدد القوى. وقد انعكس الصعود الاقتصادى الصينى على عقيدتها العسكرية التى تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذى طالما حكم السياسة الصينية، ليتبنى مبادئ قتالية جديدة تتفق مع وضع القوة العظمى الحديثة، مثل التعريف الموسع للحدود

الإستراتيجية، والردع الإستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، واكتساب قدرة أكبر على استخدام قوتها خارج حدودها، وتعزيز تحولها الإستراتيجي من قوة برية لتصبح قوة برية وبحرية.

وفى هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذى يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمى فى أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى. وجاءت زيارة الرئيس الصينى شي جين بينج للمنطقة فى يناير الماضى لتؤكد هذا التوجه. وسبق الزيارة إصدار بكين فى ١٣ يناير وثيقة رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التى تتطلع لها الصين فى تعاونها مع العالم العربى، وأن تستطيع الدول العربية "ركوب القطار السريع للتنمية الصينية" على النحو الذى يحقق التنمية المشتركة ويخلق مستقبل أكثر إشراقا مع الدول العربية. وأعادت الوثيقة التأكيد على نهج الصين القائم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية وتسوية النزاعات عبر الحوار.

وتبرز فى هذا الاطار خصوصية دول الخليج العربى بالنسبة للصين، وذلك فى ضوء مجموعة من الاعتبارات. أولها، أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر استقرار سياسياً واقتصادياً في المنطقة، بعد أن تجاوزت تسونامى الثورات العربية، ومن قبلها تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٨. ثانيها، تنامي الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي خاصة المملكة العربية السعودية فى ضوء تطورات الأزمتين اليمنية والسورية، والتأثير السعودى الواضح على السياسة المصرية فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو. هذا إلى جانب التفاهم حول القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية لكليهما حيث تدعم دول الخليج قضية الوحدة الصينية، وتدعم الصين القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية، ويظل التباعد بشأن الأزمة السورية استثناءاً لهذا التوجه العام فى العلاقات الصينية الخليجية.

ثالثها، العلاقات التاريخية والحضارية العميقة بين الجانبين حيث مثلت المنطقة جوار مباشر للصين فى فترة المد الاسلامى منذ القرن الثامن الميلادى حين وصلت حدود العالم الاسلامى إلى الحدود الغربية للصين. وكان أول مسجد بُنى خارج شبه الجزيرة العربية فى الصين وبدأ فيه تعليم اللغة العربية. ولا شك أن هذا التقارب الحضارى مثل قاعدة هامة لاطلاق العلاقات بين الجانبين ومحدد أساسى لتوجهات الصين تجاه المنطقة، يعزز هذا عدم وجود ماضى استعماري للصين فى المنطقة، بل إنها كانت من الدول التى عانت من الاستعمار. ومن ثم فإن خبرة التعاون والتواصل والتفاهم بين الجانبين أعمق من الخبرة الصراعية أو التنافسية التى تكاد تنعدم فى علاقات الصين بالمنطقة.

رابعها، المصالح الحيوية للصين فى منطقة الخليج العربى، والمتمثلة فى النفط والأسواق التجارية والاستثمارات. فحاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة تتزايد لتغذية صعودها الاقتصادي السريع، وهى ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم منذ عام ٢٠٠٣ بعد الولايات المتحدة ، وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من منطقة الخليج، وتعتبر المملكة العربية السعودية هى أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين حيث تمدها بما يقرب من ٥٠ مليون طن من النفط الخام وفق تقديرات عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول عام ٢٠٣٠، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتعد الصين سوق ضخمة ليس فقط لصادرات دول الخليج من النفط الخام، وإنما أيضاً من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع دول الخليج فيهما بشكل كبير في ظل استراتيجة طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها. ووفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن واردات الصين من النفط سترتفع الى ٨.٧ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠٢٠، فى حين تنخفض واردات الولايات المتحدة النفطية الى ٦.٨ مليون برميل.

كما تزداد أهمية دول الخليج فى ضوء سعي الصين إلى تنويع أسواق منتجاتها، نتيجة انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية. وتعد الصين ثامن أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخليجي وقد قفز التبادل التجارى بين الجانبين من ٩ مليارات دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٥١ مليار دولار عام ٢٠١٢ منها ٩٠ مليار صادرات خليجية، و٦٠ مليار صادرات صينية.

يضاف إلى ذلك أهمية الاستثمارات المشتركة إذ تبلغ قيمة الاستثمارات الخليجية الصينية حوالى ٥٠ مليار دولار. ويكتسب التعاون فى مجال النفط والصناعات البتروكيماوية أهمية واضحة لدى الجانبين، وهناك تعاون متزايد بين شركة "سابك" السعودية وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية. وهناك مشروعات عملاقة في هذا المجال منها مشروع إقامة مصفاة للنفط في جنوبي الصين باستثمارت مشتركة قدرها تسعة مليارات دولار، تم الاتفاق عليه في يناير ٢٠١٢ بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات "سينوبك"، ومشروع إنشاء معمل لتكرير النفط في مدينة تايتشو بمقاطعة تشجيانج الصينية بالتعاون بين شركة قطر للبترول الدولية وشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وشركة شل الأمريكية، تم توقيع الاتفاق الإطاري له عام ٢٠١١.

على صعيد أخر، يكتسب التعاون العسكرى الصينى الخليجى أهمية خاصة فى ضوء سعى الصين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة. ويرجع هذا التعاون بجذوره إلى السبعينيات حين

تبنت الصين سياسة الانفتاح من ناحية، واتجهت عدد من الدول العربية إلى تنويع مصادر تسليحها من ناحية أخرى، ومنها المملكة العربية السعودية وصفقتها الشهيرة لشراء صواريخ باليستية أرض أرض متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين. وذلك رغم الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة لإثناء الصين عن اتمام هذه الصفقة بدعوى عدم الإخلال بالتوازن فى المنطقة.

فى ضوء ما تقدم يمكن بلورة محورين أساسيين لرؤية الصين بشأن مستقبل علاقاتها مع دول الخليج. المحور الأول اقتصادى، ويمثل عصب العلاقات بين الجانبين وذلك من خلال توثيق التعاون الصينى الخليجى وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وإشراك دول الخليج فى مشروع "الحزام والطريق" الذى أعلنه الرئيس الصينى شى جين بينج فى سبتمبر ٢٠١٣، وتعتبر منطقة الخليج حلقة وصل لا غنى عنها لنجاح المشروع. وتسعى الصين من وراءه إلى مواجهة استراتيجية "الارتكاز على آسيا" التى أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ويسعى من خلالها إلى التوجه شرقاً وتطويق الصين. ويتضمن المشروع ربط الصين بأوروبا من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البرى عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثانى من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ويشمل خطين رئيسين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاء بسواحل أوروبا، ويربط الثانى الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ.

وتشمل مبادرة "الحزام والطريق" أكثر من ٦٠ دولة في قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، يبلغ إجمالي عدد سكانها ٤.٤ مليار نسمة، أي ما يعادل ٦٣% من سكان العالم ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار، أي ٢٩% من الاقتصاد العالمي الحالي. وتعد المبادرة إحياءً لطريق الحرير القديم الذى يعود تاريخه إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وكان عبارة عن مجموعة طرق مترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا. وخلال زيارة الرئيس الصينى للمملكة العربية السعودية فى يناير الماضى تم توقيع ١٤ اتفاقية بين البلدين أبرزها تلك الخاصة بانضمام المملكة لمشروع "الحزام والطريق".

المحور الثانى، سياسى استراتيجى، ويتضمن بعدين أساسيين. أولهما، تعزيز الحوار الاستراتيجى الصينى الخليجى، وتفعيل الأطر المعنية بهذا حيث تم الارتقاء بالعلاقات بين

الصين وثلاثة من دول الخليج، السعودية والإمارات وقطر، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وقامت الصين ومجلس التعاون الخليجى باستحداث آلية للحوار الاستراتيجي الصيني الخليجي، تم فى إطارها اجراء ثلاث جولات للمحادثات كانت أخرها في يناير ٢٠١٤.

ويبرز فى هذا السياق أهمية تعميق التعاون الصينى الخليجى فى مجال مكافحة الارهاب. فتصاعد الارهاب فى المنطقة يؤرق الصين ويهدد ليس فقط مصالحها ولكن أمنها القومى بالنظر إلى تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من أبناء إقليم سينكيانج الصينى ذو الأغلبية المسلمة، وتورطهم فى أعمال ارهابية داخل الصين. ومن المعروف أن هناك جالية إسلامية هامة فى الصين تتجاوز ٢٥ مليون مسلم يمثلون ٢% من السكان، ويتركزون فى إقليم سينكيانج وإقليم ننشيا والتبت، عدد منهم ذوى أصول عربية، كما يوجد بها أكثر من ٧٠٠٠ مسجد منها ٧٠ مسجد فى بكين وحدها. ومن ثم فهى، كغيرها من الدول داخل وخارج المنطقة، تستشعر الخطر الداعشى على أمنها القومى. ويفسر هذا الدعم السياسى والدبلوماسى الذى تبديه بكين للضربات الروسية فى سوريا بالنظر لتحول الأخيرة إلى حاضنة للعديد من التنظيمات الارهابية وفى مقدمتها داعش، وكذلك دعمها لمحاولات التسوية السلمية باعتبارها خطوة هامة لحصار تنظيم داعش والقضاء عليه.

ثانيها، لعب دور الوسيط فى حل بعض القضايا والنزاعات الشرق أوسطية، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الصين التى ظلت لقرون ممتدة عملاق قابع فى إقليمه يأبى ممارسة أى دور سياسى خارج مجاله الحيوى ومحيطه الإقليمى. فقد أصبحت الصين من القوى المعنية بأمن واستقرار المنطقة وذلك فى ضوء تجاوز مصالحها مجرد ضمان تدفقات النفط إليها. وفى هذا الاطار استضافت بكين فى ديسمبر الماضى اجتماعا ضم مسؤولين من النظام السوري والمعارضة بهدف دعم التوصل لحل سياسي للأزمة، واستعادة الاستقرار فى المنطقة. وعقب التوتر فى العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب فى اليمن، وقيام المملكة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إثر مهاجمة السفارة والقنصلية السعوديتين بها، قام نائب وزير الخارجية الصينى جانج مينج بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، فى محاولة لحثهما على "التهدئة وضبط النفس" في علاقاتيهما. كما كان ذلك أحد الموضوعات التى تم بحثها خلال زيارة الرئيس الصينى للرياض فى يناير الماضى. ومن المعروف أن إيران تعد شريك استراتيجى هام للصين، وهناك تعاون بينهما فى مجالات استراتيجية عدة منها المجال النووى. كما تعد إيران مصدر هام للنفط للصين، وتحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني، وهى عضو مراقب فى منظمة شنجهاى للتعاون الأمنى التى تأسست بمبادرة من الصين وتضم إلى

جانبها كل من روسيا وأربعة من دول آسيا الوسطى، والهند وباكستان، ومن المتوقع أن تحصل إيران على العضوية الكاملة للمنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها.

وتؤكد الصين دوماً على إنها خارج أى تحالفات فى المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية بها. فالقيادة الصينية تدرك جيداً إن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها فى آتون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهى تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الاخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط فى مواجهة مع طرف دولى أو إقليمى. الأمر الذى يؤكد ميلاد دور "هادئ" ومتوازن للصين فى قضايا المنطقة.

لقد أنطلقت الصين فى "قطار سريع" نحو التنمية والرفاهة، وتسعى لأن يضم قطارها الدول العربية وخاصة دول الخليج التى تمثل محور ارتكاز اقتصادى واستراتيجى هام فى الاستراتيجية الصينية العالمية.